

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشكلة!!..

صناعة حلب: إهم مشكلة تواجه تلك المنشآت نقص السيولة ودفع الرواتب

ان التوجه الأهم في هذه المرحلة لدعم وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، واهمية هذه المؤسسات في توفير فرص العمل.

وأضاف البدوي: إنه من الواضح معرفة رؤية الحكومة الجديدة لجهة وضع إستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع السياسات والبرامج التي تنظم عمل كل الجهات المعنية بهذه المشروعات، وتساعد على تنمية القدرة التنافسية لها، من خلال حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات.

وأشار البدوي إلى ان لقاء الحكومة مع مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق مؤخراً كان إيجابياً لعدة أسباب أهمها الدفع المعنوي والاقتصادي والعمل في تنفيذ متطلبات غرفة الصناعة وفق حزمة الإجراءات الإسعافية والفورية العاجلة، والتي تتمثل بإعادة إقلاع للصناعة الوطنية في المرحلة الحالية.

سياسات محفزة

وتؤكد مصادر «الاقتصادية» في مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من ٩٠٪ من مشاريع القطاع الخاص في سورية، وبالتالي فإن العمل على وضع إستراتيجية لتنميتها وتطويرها كفيل بالنهوض بالقطاع الخاص في سورية، إضافة إلى ان وزارة الاقتصاد رفعت لرئاسة مجلس الوزراء مسودة مشروع قانون إحداث هيئة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير هذه المشاريع.

وأضاف المصدر ان وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى للنهوض بهذه المشروعات في قطاعات النشاط الاقتصادية المختلفة من خلال توفير بيئة الأعمال الملائمة لنموها وتطورها ووضع السياسات المحفزة التي تلبي احتياجاتها وخصوصاً بإحداث مديرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع بالتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والمؤسسات غير الحكومية، لتوفير الدعم لهذه المشروعات، إضافة إلى كل من مركز الأعمال والمؤسسات السوري الذي يقدم خدمات دعم الأعمال وهيئة تشغيل وتنمية المشروعات والعديد من المؤسسات غير الحكومية.

وبين المصدر ان دعم هذه المشروعات يهدف إلى تحسين قدراتها التنافسية وتحفيزها على النمو والاستمرار بغرض زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي، وان وزارة الاقتصاد والجهات المعنية تسعى لزيادة نسبة هذه المساهمة وزيادة القيمة المضافة لمنتجات هذه المشروعات وان هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى المزيد من الدعم والتشجيع.

مشكلة نفسية

يذكر ان الاهتمام بالمؤسسات التي تدعى SMEs أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحياناً MSMEs المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ليس جديداً على الحكومة لأنها تشكل العمود الفقري لكل النشاطات الصناعية والزراعية والخدمية (سياحة، تجارة، نقل، بنوك وتأمين وشحن..).

وهناك توجه حكومي عن طريق الغرف، والتجمعات الصناعية المختلفة من مثل رابطة مصدري الملابس، ومشروعات دولية (التطوير والتحديث الصناعي / يونيدو)، ومركز الأعمال والمؤسسات السوري (بتمويل من الاتحاد الأوروبي)، والجايبكا، ومشروع المساعدة الألمانية، وغيرها من مؤسسات الدعم المختلفة.

ويرى مراقبون ان تكوين العناقيد الصناعية ليست مسألة سهلة، وإنما بحاجة إلى مناطق صناعية خاصة بالعنقود الصناعي المحدد وتحتوي على كل ما تحتاج إليه الصناعة من مستلزمات إنتاج ومراكز تسويق ومراكز تدريب وبحث وتطوير ومعارض، إضافة إلى قانون تحفيزي خاص لتشجيع هذه المؤسسات لان الواقع يشير إلى ان ٨٥٪ من الصناعة الوطنية تنتمي للحجم الصغير والمتوسط، وهي مؤسسات لا تستطيع المنافسة دون دعم.

ويرى خبراء ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة تعاني من مشكلة نفسية بسبب العقلية الفردية التي ترغب في العمل والعزف المنفرد.

■ سمير طويل



بات امراً ملحا وخصوصاً لجهة دراسة حجم الطلب على الخدمات الداعمة وتاهيل مزودي الخدمات وتنظيم ادوار الفرقاء جميعاً وتوفير قاعدة بيانات محدثة عن واقع القطاع ومؤشراته الاقتصادية والبشرية والتقانية والاجتماعية إضافة إلى زيادة عملية تاسيس البنى التحتية اللازمة لهذا القطاع.

تطبيق التجربة الإيطالية

ويؤكد مدير هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية حسام اليوسف انه لدينا نوعان من الشركات: كبيرة لديها زبائن ومراكات، اما النوع الآخر فعباره عن شركات صغيرة ومتوسطة تقوم بتسويق منتجاتها فقط عبر الاصدقاء حتى تستطيع هذه الشركات دخول السوق التركية يجب ان تقوم بدعم بعضها للوصول إلى الجودة والسعر، والمنتج السوري بحاجة اليوم أكثر من اي وقت اخر إلى البحث عن وسائل الكفاءة من حيث الجودة والعمالة والتكنولوجيا في كل مراحل الإنتاج لتحقيق هامش الربح وبناء معامل متكاملة في منطقة صناعية واحدة، ونحاول الآن تطبيق التجربة الإيطالية في سورية بعد ان تم تطبيقها في الأردن التي تعتمد على تشكيل جمعيات تضم إنتاج منطقة محددة وعلى سبيل المثال شركات زيت الزيتون.

تحديد الأولويات

وقال الخبير الاقتصادي فؤاد اللحام: ان هذه القرارات والتوجهات الاقتصادية يجب ان تهدف إلى إحداث إصلاحات في الاقتصاد والصناعة وإحداث التغييرات ودعم قطاع الأعمال وتطوير وتحديث اساليب عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستمرار في برامج تحديث الصناعة الوطنية.

وأشار اللحام إلى وجود حالة تفاؤل كبيرة لجهة تجاوز المراحل والابتعاد عن الاساليب السابقة، وحسب رأي اللحام فان الجو الان مناسب جداً لعودة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضح اللحام ان التوجه الحالي للحكومة يجب ان يرفع من القدرة التنافسية والكفاءة التسويقية للمنشآت مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية، عبر متابعة برنامج التحديث التطوير الصناعي وتقديم الدعم الهادي لكي تستمر.

وأضاف اللحام: هناك حقيقة يجب ان تكون واضحة للحكومة وللقطاع الخاص حيث لا يمكن إلقاء مسؤولية الواجب على ما هو مطلوب على احد الجانبين، لان القطاع الخاص يجب ان يقوم بالحرك والاستعداد النفسي والمادي لمتطلبات المرحلة الجديدة وعلى الحكومة دعم هذا القطاع.

وعلى حد قول اللحام: يجب ان يتوافق الجانبان ليس على وضع حزمة من التوصيات، وإنما على تحديد الأولويات من تحسين الوضع التنافسي للصناعة الوطنية وحماية الصناعات الناشئة وتوفير بيئة أعمال مناسبة ومساعدة المنشآت على تعزيز قدرات المنافسة والتسويق وتحقيق الجودة العالية للمنتج الوطني.

فرص عمل وتشغيل

وأوضح عضو مكتب غرفة صناعة دمشق وريفها محمد البدوي ان القرارات التي صدرت والتي سوف تصدر عن الحكومة في المستقبل القريب ستكون حصيلة عمل لجان مشتركة بين القطاع العام والخاص. وأشار البدوي إلى

نقص الكفاءات والمهارات

ويرى الخبير هشام خياط من مركز الأعمال السوري ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر من اهم ركائز الاقتصاد السوري وما من شك في ان توجه الحكومة نحو دعم هذا القطاع يصب في صميم الارتقاء بتنافسية الاقتصاد السوري.

ولوضح خياط ان إحداث هيئة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة مستقبلاً يعزز من دور مركز الأعمال والمؤسسات السوري لكونه شريكاً في تنفيذ الإستراتيجية وذراع فني لوزارة الاقتصاد والتجارة ليس في مستوى تقديم الخدمات الداعمة فحسب وإنما في مستويات المساهمة في تطوير السياسات وتعزيز البيئة التمكينية ودعم وتطوير المؤسسات الداعمة للقطاع، وهذا بالطبع إلى جانب دوره المعروف في مجال الدعم المباشر للشركات القائمة والهادية وتاهيل الكوادر البشرية وتقديم خدمات النفاذ إلى التمويل والمعلومات والأسواق.

وبين خياط ان لمديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد دوراً مهماً في تحديد جهة مرجعية في الحكومة السورية تكون مسؤولة عن هذا القطاع، ورغم الانطباع بان المديرية لم تقدم الكثير إلا اننا يجب ان نستعين بحجم الانجازات والفعاليات والانشطة التي قامت بها المديرية في مستويات السياسات العامة والبنى المؤسساتية والبيئة التمكينية وخصوصاً ان المديرية هي نقطة الارتباط لعدد من المشاريع الدولية الهادفة لتطوير القطاع.

وأردف خياط قائلاً: لكن ما من شك ان المديرية تعاني من عدد من الصعوبات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية: نقص الكفاءات والمهارات والكوادر البشرية في المديرية، ضعف التعاون مع الجهات العامة الأخرى والصراع على زعامة مكون المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتباطؤ الحكومة في إقرار الإستراتيجية الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وضعف البنية التحتية الداعمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى صعوبات بنوية في بيئة الأعمال سواء اكانت ضريبية او مؤسساتية او تمويلية او ببساطة سيطرة عالية للشركات المتناهية الصغر والشركات الواقعة في المساحة الرمادية (اقتصاد الظل).

ويؤكد خياط: ينظر مركز الأعمال والمؤسسات السوري إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انه العتلة الدافعة للاقتصاد الوطني وبالقدر الذي يزدهر فيه هذا القطاع فإن ذلك يعبر عن صحة الاقتصاد الوطني، ومن هنا جاء اهتمام المركز بتقديم خدمات داعمة لهذا القطاع خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ولكن اتساع قاعدة هذا القطاع وانتشاره الجغرافي على مساحة الوطن يستدعي وجود تشاركية عالية في تقديم خدمات الدعم وهذا ما بدأنا نلاحظه في السنوات الاخيرة من دخول لاعبين جدد من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الاهلي التنموي وهنا تبرز الحاجة لوجود هيئة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستمارس ادوار التنسيق والدعم والتنظيم لجميع اللاعبين وتكون صلة الوصل بين احتياجات الواقع واليات صنع القرار.

ويضيف خياط: ان وجود هيئة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدير عملية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية

مجدداً المشروعات الصغيرة والمتوسطة على طاولة الحكومة وبعهددة وزارة الاقتصاد والتجارة، والهدف هو وضع مشروع قانون خاص بإحداث هيئة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دعم نمو ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، وتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير المزيد من فرص العمل.

الإستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تضع السياسات والبرامج التي تنظم عمل كل الجهات المعنية بهذه المشروعات، وتساعد على تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات، مع متابعة وتقييم تلك السياسات والبرامج بصفة دورية.

وتقدر الإحصاءات غير الرسمية ان هذه المشروعات تقوم بتوظيف اقل من ٥٠ عاملاً، وتشكل نحو ٩٠٪ من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص، وذلك يشمل المجالات الصناعية والتجارية والخدمية. هذه المشروعات، ورغم صغر حجمها وملائمتها المالية المحدودة، إلا انها تستقطب النسبة العظمى من العاملين في القطاع الخاص في سورية، ومعظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم يحصل على نصيبه الذي يستحقه من عملية الإصلاح الاقتصادي، فهناك عمل مؤسساتي بدأ مع تاسيس مركز الأعمال والمؤسسات السوري، وهذا كان خطوة مهمة جداً، لكن هناك حاجة لوضع مجموعة من التشريعات اللازمة لدعم هذا القطاع، واستكمال عملية دعمه.

لزمة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بغية إنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف تنشيط دورة رأس المال للصناعات الصغيرة والمتوسطة رفعت غرفة صناعة حلب كتاباً إلى وزير المالية الدكتور محمد جليلاتي لخصت فيه اهم المشاكل والالتزامات المالية التي تهدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعاني اصلاً من ركود الاسواق المحلية والتصديرية وبما يعرض العديد منها لخطر الإفلاق او تقليص العمالة الموجودة، حيث ان اهم مشكلة تواجه تلك المنشآت الصناعية حالياً هي نقص السيولة التي تسمح باستمرار العمل الإنتاجي ودفع الرواتب، ويأتي كتاب صناعة حلب بناء على طلب لجنة صناعة الالبسة، لمقترحات إسعافية لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في تجاوز سلبيات المرحلة الحالية ويتماشى مع الظروف الاقتصادية الصعبة ويسهم إيجابياً في المحافظة على العمالة في العمل.

وتضمن كتاب غرفة الصناعة عدة مقترحات أهمها إمكانية ان تقوم المصارف الحكومية والخاصة بإعادة العمل بالتعليمات التي تنص على قبول الآلات كضمانة في المنشآت الصناعية، والطلب من المصرف المركزي تسهيل الضمانات المطلوبة من المصارف ودراسة تخفيض فوائد القروض وإقساط التسديد وتمديد فترة السداد بالنسبة للاقساط الجديدة المطلوبة، وإمكانية قبول رهن المنشآت كضمانة للقروض وقبول التسجيل في الجمعيات السكنية كضمانة رهن عقاري دون الحاجة إلى رهن المنازل والعقارات الأخرى وبما يسهل شروط القرض، إضافة إلى إلغاء جميع الغرامات والفوائد التأخيرية والرسوم المترتبة على اصل القرض في المنشآت المتعثرة، ومنح أكثر من قرض تنموي لذات المنشأة إذا كانت ملائمتها من الات، معدات وبناء تسمح بذلك، وإعادة المتعامل المتعثر إلى وضعية المتعامل الطبيعي حتى يتمكن من الإقلاع مجدداً بعمل منشأته، والعمل على تاجيل دفع الاقساط المستحقة لفترة سماح ستة اشهر مع إمكانية تخفيض الاقساط للنصف، مع زيادة فترة التسديد.

ويبين كتاب صناعة حلب لوزير المالية ان استمرار الالتزامات المالية الحالية على وضعها في هذه الظروف الاقتصادية الاستثنائية يهدد بتقليص الإنتاج وصرف جزء من العمال، او إغلاق المصانع وتسريح كامل العمالة وما يترتب على ذلك من اضرار اجتماعية جسيمة لا تحمد عقبائها وإنما وثاقون تماماً بعمركم على تسهيل الإجراءات والالتزامات على السادة اصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن سير العمل والإنتاج وبقاء العمال في معاملهم.